السُّمو

حزب السُّمو الوطني الأردني

البرنامج الحزبي

٢٠٢٦

المحتويات

١ المحور الأول
الحياة السياسية

٢ المحور الثاني
الاقتصاد الوطني

٣ المحور الثالث
منظومة العمل والحماية الاجتماعية

٤ المحور الرابع
الرقمنة والاقتصاد الرقمي

٥ المحور الخامس
الإدارة العامة

٦ المحور السادس
الخدمات والبنية التحتية

٧ المحور السابع
المحور الصحي

✸ الرؤية الملكية للتحديث السياسي



صوتكم سيساعد كثيراً في عملية التحديث وتغيير الثقافة تجاه الإصلاح السياسي... لا حدود لثقتي بأبناء شعبي الغالي وبناته، فأنتم مصدر العزيمة ومنبع الأمل.

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه



لا تراجع عن مسار التحديث السياسي، فالشباب هم المحرك الأساسي لإنجاحه... إن العمل الحزبي هو الأداة الفاعلة للمشاركة في صنع القرار، وتبرز أهمية بناء أحزاب تستند إلى برامج واقعية قابلة للتطبيق.

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد المعظم

✸ المحور السياسي

نخوض اليوم غمار العمل السياسي لا لنكرر الماضي، بل لنصلح ما أثقل كاهل الأجيال السابقة. فعلى مدى عقود، عاش الأردنيون بين محطات من انفتاح الفضاء العام تارة وانكماشه تارة أخرى، وسط إقليم يغلي بالأزمات وحروب متتالية ألقت بظلالها على لقمة عيش المواطن وحريته. لقد خلّفت تلك السنوات طمسًا للثقة وفجوة عميقة بين الشارع والمؤسسات، وأفرزت خوفًا موروثًا لدى الشباب والمرأة من خوض غمار العمل العام، وكأن السياسة حكر على النخب أو مغامرة غير محسوبة العواقب.

> **لكن الأوطان الحية لا تقف عند جراح الماضي.**

لكن الأوطان الحية لا تقف عند جراح الماضي. واليوم، نقف أمام عتبة فرصة تاريخية حقيقية غير مسبوقة لإصلاح المسار، فرصة تعيد الاعتبار للإنسان الأردني وتضعه مجددًا في موقع صانع القرار لا متلقّيه. نحن نؤمن بأن كسر حاجز الخوف والتبعية لا يكون بالشعارات الرنانة، بل بالعمل الميداني الصادق، وبناء أحزاب شابة برامجية تشبه هموم الناس وتؤمن بحق كل شاب وفتاة في أن يكونوا شركاء حقيقيين في رسم مستقبل هذا الوطن. وما يلي هو تفصيل رؤيتنا لنصنع معاً هذا التغيير.



١

المحور الأول

الحياة السياسية



أولاً: تحديث العمل الحزبي

بينما الأحزاب اليوم تُقدَّم لنا باعتبارها بوابة المستقبل السياسي للأردن، ما زال بعضها يعيش بعقلية الماضي، أحزاب تدور حول الأشخاص أكثر مما تدور حول الأفكار، وحول الأسماء أكثر مما تدور حول البرامج. والشاب الذي يدخل هذه الأحزاب يجد نفسه في مقدمة الصفوف حين يحتاج الحزب لجهده وحضوره، لكنه في آخرها حين يتعلق الأمر بصناعة القرار. يبقى القرار في الدائرة نفسها، وتصبح الخبرة السياسية امتيازًا لمن سبق، لا فرصة لمن يريد أن يبدأ.

تشهد الحياة الحزبية في الأردن مرحلة انتقالية مهمة، مدفوعة بمسار التحديث السياسي الذي أُقرّ في ظل القيادة الهاشمية لتوسيع دور الأحزاب في العمل البرلماني، إلاّ أن هذه المرحلة ما تزال تواجه فجوة واضحة بين الإطار المؤسسي الجديد وبين مستوى الثقة والمشاركة المجتمعية الفعلية. فجزء كبير من المواطنين، وخصوصًا الشباب، لا يزال ينظر إلى الأحزاب باعتبارها بعيدة عن اهتماماته وهمومه اليومية أو غير قادرة على تقديم بدائل سياسية واقتصادية واضحة ومختلفة. كما تعاني الساحة الحزبية من تشابه الخطاب والبرامج بين عدد كبير من الأحزاب، وضعف الهوية الفكرية المميزة.

وفي خضم هذا المشهد، يبرز انحراف مقلق لدى بعض الكيانات الحزبية يتمثل في ابتعادها التدريجي عن دورها المحوري كفاعل سياسي ومنتج للسياسات العامة والتشريعات، والذهاب نحو مساحات أسهل تجعلها أشبه بالجمعيات الخيرية. فبدلاً من الاشتباك مع القضايا الوطنية المعقدة وتقديم برامج

تنموية وحلول هيكلية، تختار بعض الأحزاب طريق الاسترضاء الخدمي وتوزيع المكتسبات أو المبادرات الرعوية الآنية. هذا الخيار الأسهل قد يخلق شعبية لحظية ومؤقتة في الشارع، لكنه يغتال الفكرة الأساسية للعمل الحزبي ويفرغه من مضمونه، فالأحزاب وُجدت لتقود الرأي العام، وتطرح الرؤى، وتصنع القرار، لا لتلعب دور الوسيط الخدمي أو البديل عن مؤسسات المجتمع المدني الإغاثية.

> **"**
> **فالأحزاب وُجدت لتقود الرأي العام، وتطرح الرؤى،**
> **وتصنع القرار، لا لتلعب دور الوسيط الخدمي.**

لا نرى في هذا الواقع مبررًا للتكرار، بل مسوغًا لخلق بديل يتبنى الاختلاف الجذري. فتحديث العمل الحزبي، من منظورنا، هو استجابة مباشرة لهذا الواقع عبر التزامات مؤسسية قابلة للقياس والتحقق، تتلخص في المرتكزات الآتية:

- **صناعة واستقطاب الكفاءات (وجوه جديدة):** استحداث أذرع مؤسسية فاعلة داخل الحزب مثل "مختبر السياسات" و"أكاديمية الحزب" لتكون حاضنات حقيقية لتطوير الأفراد. لا يقتصر دورها على التدريب ونقل المعرفة فحسب، بل تُعتمد كمسار إلزامي ومعيار أساسي في التدرج التنظيمي داخل الحزب، مما يضمن بناء القيادات وصعودها بناءً على الجدارة والإنتاجية، وتهيئة مرشحي الحزب للتعامل مع التشريعات.

- **برامج مبنية على الحقائق لا العواطف:** تبني منهجية صارمة في صياغة البرامج والسياسات العامة للحزب بحيث تستند حصرًا إلى الأرقام، والبيانات، والدراسات الميدانية والبحثية للواقع المعيشي والمجتمعي. يهدف ذلك إلى تقديم حلول هيكلية دقيقة وواقعية، والابتعاد التام عن الخطابات العاطفية أو الآراء الانطباعية التي تفتقر إلى الموثوقية وقابلية التطبيق.

- **روح شبابية وطنية:** حزب يستند إلى كفاءات شبابية من جميع محافظات الوطن همها الأول خدمة الأردن والنهوض به بجيل جديد وواعٍ ومدرك لتحديات المرحلة.

- **تجاوز الأطر التقليدية:** لا نكتفي بالشباب كأرقام وحشود انتخابية، لننتقل بهم نحو ممارسة القيادة الميدانية الفاعلة، بحيث يكون هذا الجيل الواعي شريكًا أصيلاً في صياغة القرار الوطني،

وتوجيه بوصلة المستقبل، ومساهمًا مباشرًا في مسار التحديث، لا مجرد منفذ لقرارات تُتخذ بمعزل عنه في غرف مغلقة.

- **الرقمنة الشاملة للعمل الحزبي:** إدخال التكنولوجيا كعصب رئيسي في كافة مفاصل الحزب وعملياته اليومية، بما يتناغم مع التوجهات الوطنية للتحول الرقمي. لا يقتصر الأمر على إيجاد منصات آمنة للتصويت الإلكتروني لانتخاب الهيئات، بل يمتد ليشمل إدارة العضوية، وقياس الأداء الفردي والمؤسسي، والتواصل الداخلي، لتكون التكنولوجيا أداة تشغيلية وحوكمة فعلية وليست مجرد واجهة تسويقية.

- **الامتداد الميداني والتمثيل الجغرافي العادل:** تجاوز مركزية العاصمة عبر تأسيس فروع فاعلة في كافة المحافظات خلال السنوات الخمس الأولى، لتصبح كل محافظة مصدراً أصيلاً للكفاءات القيادية ومولّداً للسياسات، لا مجرد قواعد انتخابية موسمية تُستدعى وقت الاقتراع.

- **الكفاءة كمعيار حاكم ومعلن:** إقرار معايير تقييم موضوعية ومكتوبة لشغل المواقع القيادية، تخضع لرقابة الهيئة العامة، تكريسًا لمبدأ أن القيادة تكليف ومسؤولية لا امتياز.



- **الاستقلالية والتمويل:** الرفض القاطع لأي تمويل مشروط يمسّ استقلالية القرار الحزبي، ويتلاعب بقراراته، كمعالجة مباشرة للتحدي المالي والتلاعبات التي تواجهها غالبية الأحزاب.

ثانياً: الثوابت الدستورية والوطنية

لم تكن المنظومة الدستورية الأردنية يومًا مجرد نصوص جامدة أو حبر على ورق، ولا شعاراتٍ عابرة تُستدعى في المواسم، بل هي قصة وطن حيّ نُسجت خيوطها عبر مسار تراكمي طويل مُعمّد بالانتماء وعرق ودماء الآباء والأجداد. من مهد الإمارة وقانونها الأساسي، مروراً بدستور مملكتنا الذي أرسى بشموخ قواعد نظامنا النيابي الملكي الوراثي، وصولاً إلى محطات التوافق العظيمة في الميثاق الوطني والتعديلات الدستورية التي حصّنت مؤسساتنا وعمّقت الفصل بين السلطات، ونحن هنا لا نقرأ تاريخًا مضى، بل نعيش عقدًا اجتماعيًا نابضًا بالالتزام.

العمل السياسي بالنسبة لنا ليس ساحة للمناورة أو تصفية الحسابات الضيقة، بل هو محرابٌ للوطنية الصادقة، نستند فيه إلى مرجعية دستورية لا تقبل المساومة. فنحن نؤمن بيقين قاطع بأن مصلحة الأردن العليا تعلو وتسمو فوق أي اعتبار حزبي. هذا هو عهدنا، وهذا هو التزامنا الذي ينبض في قلب كل خطوة نخطوها، ويتجسد في المحاور الآتية:

- **العرش الهاشمي والنسيج الأردني الواحد:** الالتفاف حول العرش الملكي الهاشمي، الركيزة الأسمى لاستقرارنا، والجامع الوطني الذي رافق مسيرة البناء في ظل القيادة الهاشمية منذ فجر التأسيس وحتى اليوم. نقف سدًا منيعاً دفاعًا عن وحدة الأردن، أرضًا وشعبًا، ونرفض رفضًا قاطعًا أي صوت يحاول تمزيق هويتنا الوطنية لصالح أي انقسامات فرعية... هويتنا سبيكةٌ أردنية متينة، صُهرت عبر عقود من المحبة والتمازج، ولن نسمح لأحد بالمساس بها.

- **مؤسساتنا السيادية:** ننظر بإجلال وفخر إلى قواتنا المسلحة الباسلة (الجيش العربي) وأجهزتنا الأمنية كافة، فهم سياج الوطن وحماته، وهي مؤسسات وطنية شامخة تُصان عن أي تجاذب سياسي أو استقطاب حزبي أياً كان شكله. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن قضاءنا النزيه والمستقل، والفصل المرن والمتكامل بين سلطاتنا، هما الملاذ الآمن والضمانة الحقيقية لزرع الطمأنينة والثقة في قلب كل مواطن.

- **قيمنا الروحية وتنوعها الأصيل:** نقدّس أدياننا السماوية ورموزها، ونرى في احترامها واجباً أخلاقياً ومجتمعياً لا تهاون فيه. ونرفض بشدة المتاجرة بالدين أو العرق أو المنطقة لتحقيق مكاسب واستقطابات سياسية رخيصة. إن تنوعنا المجتمعي ليس نقطة ضعف، بل هو لوحة أردنية خلابة

ومصدر قوة غني، تشكّل عبر تاريخ طويل من التآخي واستيعاب المكونات كافة، لنصنع معاً نسيجاً وطنياً واحداً لا يقبل القسمة.

- **قضايا الأمة:** نؤكد في مواقفنا على دعم قضايا الأمة العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، مساندين حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق المشروعة، بما فيها حق العودة، في إطارٍ ينسجم دائماً ويحمي المصلحة الوطنية الأردنية العليا في كل خطوة وموقف.



ثالثاً: الأسس الرئيسة للحياة السياسية

1. المواطنة الفاعلة

شكّل الأردنيون هوية وطنية صهرت تنوعهم في نسيج متين من التآلف، متجاوزين النزعات الفرعية. لكن المواطنة بوصفها ممارسة يومية قائمة على ثلاثية الحق والواجب والمشاركة، كما رسختها الأوراق النقاشية الملكية، لا تزال تصطدم بتحديات ملموسة، أبرزها فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات، وغياب تكافؤ الفرص بين المحافظات، وضعف الوعي بالحقوق والواجبات الدستورية.

التزامنا

- **تكافؤ فرص موثّق:** المطالبة بنشر مؤشر سنوي لقياس تكافؤ فرص المواطنين في الوصول إلى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، التوظيف) بحسب المحافظة، بدلاً من الاكتفاء بالحديث

العام عن المساواة.

- **مشاركة الشباب والمرأة بأرقام لا شعارات**: هدف معلن بألا تقل نسبة الشباب دون 35 عاماً والمرأة، مجتمعين، عن 40% من الهيئات القيادية والقوائم الانتخابية للحزب، مع نشر التقدم نحو هذا الهدف سنوياً.

- **قناة تشاركية رقمية**: إطلاق منصة إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم مقترحات تشريعية وسياسية، يلتزم الحزب بالرد الرسمي على كل مقترح يحصل على حد أدنى من التأييد خلال مدة زمنية محددة.

- **التربية على المواطنة**: شراكات مع الجهات ذات العلاقة لترسيخ ثقافة المشاركة والمساءلة، بوصفها استثماراً طويل الأمد لا حملة توعية موسمية.

2. سيادة القانون والقضاء العادل

شهد الأردن على مدى العقود الماضية تبايناً في مسار ترسيخ سيادة القانون، تأثر أحياناً بضغوط إقليمية وأحياناً بتحديات داخلية تتعلق بالمحسوبية والواسطة وتراجع مستويات الردع المؤسسي. ويحتل الأردن اليوم المرتبة 61 من أصل 142 دولة على مؤشر سيادة القانون الصادر عن مؤسسة العدالة العالمية لعام 2024، وهو ما يضعه في المرتبة الثالثة إقليمياً والثانية بين الدول متوسطة الدخل المنخفض، مع تسجيله تقدماً ملحوظاً في مكافحة الفساد خلال العام الأخير. هذا الموقع، وإن كان يعكس تقدماً حقيقياً يستحق الإشادة، إلا أنه يمثل أساساً يمكن البناء عليه لا سقفاً نهائياً، خصوصاً أن ثقة المواطن بقدرته على الوصول المباشر لحقوقه عبر المؤسسات العامة ما زالت بحاجة لترسيخ أعمق.

التزامنا

- **الرقابة على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء**، بما يحصّن الثقة العامة ويقطع الطريق أمام أي إفلات من المحاسبة، مهما كان موقع صاحبه.

- **دعم استقلالية القضاء** بوصفها ضمانة أساسية لسيادة القانون، ومساندة أي إصلاح تشريعي أو مؤسسي يحصّن هذه الاستقلالية ويقلص أمد التقاضي.

- **مراجعة تشريعية دورية:** سنقوم عبر الوسائل المتاحة للحزب ومن خلال مختبر سياساتنا بمراجعة دورية للقوانين النافذة لاقتراح أي تعديلات، مع نشر تقرير علني بنتائج كل مراجعة.

- **الضغط لتفعيل قانون حق الوصول إلى المعلومة** بالممارسة لا بالنص فقط، من خلال طرح إنشاء بوابة بيانات مفتوحة تتيح للمواطن متابعة الأداء الحكومي والحزبي دون طلبات معقدة.

- **حماية المبلّغين عن الفساد:** سنتبنى تقديم مشاريع قوانين تعزز الأطر القانونية لحماية المبلغين عن الفساد، بوصفها أداة عملية لمكافحة المحسوبية والواسطة، لا مجرد التزام شكلي.

3. تطوير العمل النيابي والأداء النيابي المؤسسي

لسنواتٍ طويلة، شعر المواطن بمسافة باردة تفصله عن قبة البرلمان، حيث طغت الفردية، وتوارى الدور التشريعي والرقابي الأصيل خلف عباءة "النائب الخدمي" الذي انشغل بالوساطات والمكتسبات الضيقة. هذا الواقع أدى إلى تراجع الثقة بقدرة المجالس النيابية على ملامسة هموم المواطن الحقيقية أو إحداث تغيير ملموس في حياته اليومية. أما اليوم، فنحن نقف أمام لحظة استثنائية طالما انتظرناها، تفتح الأبواب واسعةً لتعود الأحزاب إلى مكانها الطبيعي في قلب صناعة القرار.

هذا التحول ليس مجرد نصوص قانونية، بل فرصة تاريخية واختبارا لإرادتنا في الانتقال من الوعود الفردية إلى العمل المؤسسي الناضج، لنبني برلماناً يشبهنا، ويمهد الطريق لحكومات برامجية تضع مصلحة الأردنيين فوق كل اعتبار.

ندرك تماماً أن استعادة ثقة المواطن بالبرلمان لا تتحقق بالخطابات الرنانة تحت القبة، بل بتغيير شكل الممارسة النيابية من جذورها. وباعتبارنا كياناً حداثياً يؤمن بالمؤسسة والأرقام، فإن التزامنا النيابي يتحدد في المرتكزات العملية الآتية:

- **التشريع الموجّه بالبيانات:** ربط أداء الكتلة النيابية للحزب بـ "مختبر السياسات". فلا ارتجال في التصويت أو التشريع، كل موقف تحت القبة، وكل مقترح بقانون، سيكون مدعوماً بورقة سياسات تفصيلية تقيس الأثر المالي والاجتماعي للقرار، ليكون نوابنا صوتاً للحلول الهيكلية لا مجرد ظاهرة صوتية نقدية.

- **الرقابة عبر تقديم البدائل:** التزام الكتلة النيابية للحزب بتقديم تعديلات تشريعية دقيقة وموازنات بديلة عند مناقشة الموازنة العامة للدولة، متجاوزين النمط التقليدي القائم على الرفض العاطفي أو النقد لمجرد النقد، تكريساً لنهج الحزب في طرح البديل العلمي المدروس قبل رفض الموجود.

- **الاستشارة الرقمية لتوحيد القرار:** تفعيل أدوات الحوكمة الرقمية الداخلية عند مناقشة القوانين المفصلية التي تمس حياة المواطنين، بحيث تُطرح هذه التشريعات على كوادر الحزب عبر منصتنا الرقمية لاستطلاع الرأي المتخصص، مما يجعل تصويت النائب انعكاساً لموقف مؤسسي صلب وليس اجتهاداً فردياً.

- **التأهيل المسبق للتمثيل:** وضع معيار إلزامي يمنع ترشيح أي عضو للانتخابات النيابية باسم الحزب ما لم يجتز مسارات متقدمة في "أكاديمية الحزب"، تشمل صياغة التشريعات، وتحليل الموازنات، والتفاوض السياسي، لضمان رفد البرلمان بكفاءات شبابية جاهزة للقيادة والممارسة التشريعية منذ يومها الأول.



٢

المحور الثاني

الاقتصاد الوطني

نحن لا نبدأ من فراغ، ولا ننكر أن الأردن استطاع بحكمة قيادته ومتانة مؤسساته الحفاظ على استقراره وسط إقليم يغلي بالأزمات وحروب ألقت بظلالها على لقمة العيش. لكننا نقف اليوم على مفترق طرق يتطلب وقفة شجاعة وصادقة مع الذات قبل فوات الأوان، فمهما تحسنت لغة الأرقام في موازنات الحكومة أو ارتفعت الصادرات، فإن هذا الاستقرار الكلي وحده لا يطعم خبزاً، ولا يكفي ليطمئن أباً على مستقبل أبنائه. إن المواطن الأردني لا يصرف الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق، بل يصرف دخله الحقيقي الذي يتآكل يومياً أمام تحديات هيكلية متراكمة، وتراجع في القدرة الشرائية، وضغوط دين عام تستنزف مقدرات الوطن.

إن الطاقات الشبابية المعطلة وشح الفرص في المحافظات وطوابير المنتظرين لوظيفة لم تعد مجرد أرقام في إحصائيات البطالة، بل هي جرس إنذار مبكر وتحدٍ حقيقي يمس جوهر أمننا الداخلي واستقرار مجتمعنا. فعندما يعجز الشاب عن تأمين فرصة عمل كريمة، أو بناء مستقبل يعيل به أسرته، تصبح كل الشعارات الوطنية خاوية في نظره. لذا، فإن التعامل مع هذا الواقع بروح المسؤولية لم يعد ترفاً فكرياً أو خياراً قابلاً للتأجيل، بل هو ضرورة وطنية قصوى وحتمية لاستباق الأمور بحلول اقتصادية وإدارية جذرية، تعيد الأمل وتبني جسور الثقة المفقودة بين المواطن ودولته.

هنا تكمن الرؤية الحقيقية للإصلاح الاقتصادي الجذري الذي نتبناه، ففرص العمل والعدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص هي لغة توحيد وطنية عابرة لكل فئات وأطياف المجتمع الأردني. التزامنا اليوم هو الانتقال باقتصادنا من مجرد إدارة الأزمات والاعتماد على الحلول الوهمية و"الترقيعية"، إلى إطلاق ثورة حقيقية في الطاقات الإنتاجية. نريد اقتصاداً إنتاجياً، تنافسياً، وعادلاً يقوده الاستثمار والقطاع الخاص، وتتوزع فرصه ومكتسباته بعدالة على كل شبر من هذا الوطن، ليتحول احتقان الشباب وإحباطهم إلى طاقة إنتاجية جبارة تبتكر وتنافس، وتجعل من دولتنا منصة للتمكين والرخاء.



✸ أولاً: تحرير بيئة الأعمال والاستقرار الاستثماري

لكي نعبر نحو الازدهار المنشود، لا بد أولاً من كسر القيود الهيكلية الثقيلة التي طالما خنقت انطلاقة اقتصادنا. لقد دفع الأردنيون ثمناً باهظاً لبيروقراطية معقدة جعلت من محاولة تأسيس مشروع أو شركة رحلة استنزاف قاسية، تهدر فيها الأموال وتضيع الأشهر بين مكاتب التراخيص والموافقات. هذه البيئة الطاردة لم تكتفِ بإحباط طموحات شبابنا وإبطاء عجلة الأعمال، بل دفعت بالكثير من المستثمرين الوطنيين والأجانب للبحث عن ملاذات أكثر مرونة في الإقليم. ولتغيير هذا الواقع، تتحدد التزاماتنا الحزبية والبرلمانية في الآتي:

نهاية حقبة التعقيد والموافقة الضمنية: نلتزم بقطيعة تامة مع النهج البيروقراطي البطيء، عبر الضغط تشريعياً لإلزام الحكومة بإنشاء منصة ذكية تتيح لأي مستثمر أو شاب ريادي استخراج رخصته القانونية وبدء مشروعه خلال دقائق معدودة، دون أي تدخل بشري يعطل طموحه. ولضمان عدم تعطيل مصالح قطاع الأعمال تحت ذريعة الانتظار والدراسة، سنتبنى تقديم مقترحات بقوانين تفرض مبدأ "الموافقة الضمنية"، بحيث تُعتبر أي رخصة أو معاملة استثمارية موافقاً عليها حكماً بقوة القانون إذا تجاوزت الجهة الحكومية المدة المحددة للرد.

الاستقرار التشريعي: إن رأس المال لا يفر من الضرائب بقدر ما يفر من ضبابية الرؤية ومفاجآت القوانين، فلا يمكن بناء اقتصاد إنتاجي في بيئة تستيقظ فيها الشركات على تعديلات تشريعية مباغتة تنسف دراسات الجدوى. لذا، نلتزم في حزبنا بترسيخ الاستقرار التشريعي كضمانة أساسية، حيث

سنسعى من خلال القنوات المتاحة لإقرار ضوابط قانونية صارمة تمنع أي تعديل مفاجئ على القوانين الضريبية أو الاستثمارية، لضمان منح المستثمر (المحلي والأجنبي) خطة وطنية واضحة ومستقرة لعشر سنوات قادمة. إن المستثمر يبحث عن اليقين قبل الحوافز، ودورنا كحزب هو حماية هذا اليقين بقوة التشريع.

> **إن رأس المال لا يفر من الضرائب بقدر ما يفر من ضبابية الرؤية ومفاجآت القوانين.**

دبلوماسية اقتصادية: بالتوازي مع الدفع نحو تحرير قطاعاتنا من القيود، سنمارس أدواتنا الرقابية لتوجيه سياستنا الخارجية اقتصادياً، ومحاسبة الجهات المعنية لضمان تعزيز دور سفاراتنا وبعثاتنا الدبلوماسية كأذرع تسويق استثماري، لصناعاتنا الدفاعية على سبيل المثال، لتؤدي دوراً مهماً بحجم ما تجلبه من استثمارات أجنبية مباشرة وما تفتحه من أسواق جديدة لصادراتنا. كما سنتبنى تقديم مشروع قانون لاستحداث تأشيرة "المستقل الرقمي"، لنجذب آلاف الكفاءات والاستثمارات العالمية التي ستعيش وتنفق في مدننا، مما يضخ سيولة نقدية طازجة تنعش أسواقنا المحلية دون استنزاف لمواردنا.



ثانياً: السياسات المالية، إصلاح النظام الضريبي وحوكمة الدين العام

إن أي حديث عن نهضة اقتصادية يبقى منقوصاً وشكلياً ما لم يعالج التشوهات العميقة في سياستنا المالية، والتي أثقلت كاهل المواطن وقيدت نمو القطاع الخاص. نؤمن في حزبنا بأن العدالة الضريبية وحماية المال العام من الهدر هما الركيزتان الأساسيتان لأي عقد اجتماعي متين يعيد الثقة بين المواطن ودولته، لذا تتلخص تعهداتنا البرلمانية والسياسية في الآتي:

- **العدالة الضريبية:** نرفض استمرار ارتهان الخزينة لسياسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي تقتطع من قوت الفقير والغني وتستنزف القدرة الشرائية للطبقة الوسطى. لذا، سنتبنى مساراً تشريعياً يضغط باتجاه إصلاح ضريبي تدريجي، ينقل العبء نحو ضريبة الدخل التصاعدية العادلة التي تراعي القدرة الحقيقية للمكلفين. كما سنسعى لطرح تعديلات توحد المرجعيات الضريبية لتخفيف العبء الإداري على الشركات، مع تغليظ العقوبات على التهرب الضريبي بوصفه جريمة تمس الأمن الاقتصادي للدولة.

- **حوكمة الدين العام:** لا يمكن لدولة أن تبني مستقبلاً إذا كانت تعتمد بشكل دائم ومفتوح على الاستدانة لدفع رواتب حاضرها. إننا نرى ضرورة إنهاء عقلية ترحيل الأزمات للأجيال القادمة، حيث سنلتزم وضمن الوسائل المتاحة عند مناقشة الموازنات العامة للدولة، بتقييد لجوء أي حكومة للاستدانة بهدف تمويل نفقاتها الجارية التشغيلية، بحيث يُحصر ذلك في غايات تأمين الرواتب الضرورية والنفقات التشغيلية الطارئة فقط. وفي المقابل، نرى ضرورة أن يتوازى أي اقتراض تشغيلي مع إطلاق مشاريع وطنية جادة للتنقيب عن موارد الدولة (مثل غاز الريشة والثروات المعدنية) واستغلالها بالشكل الأمثل، وطرح مشاريع تمويلية تعظم الاستفادة من هذه الثروات، لنضمن توجيه بوصلة الاقتراض المستقبلي نحو مشاريع إنتاجية قادرة على سداد الدين وتوليد فرص العمل.

ثالثاً: التشغيل والتمويل

لقد آن الأوان لإنهاء حالة الارتهان التي يعيشها شبابنا في طوابير الانتظار الطويلة أمام أبواب ديوان الخدمة المدنية (هيئة الخدمة والإدارة العامة) أو مؤسسات القطاع الخاص بحثاً عن وظيفة تقليدية

لم تعد متاحة. إن الاستمرار في بيع الوهم للشباب وتسكين آلامهم بوعود التوظيف الحكومي الجاهز لم يعد ممكناً ولا مسؤولاً. فالحل الحقيقي يكمن في انتقال استراتيجي من ثقافة انتظار الوظيفة إلى ثقافة صناعة الفرصة والإنتاج الفردي. نحن لا نطرح ريادة الأعمال كمسكن مؤقت لامتصاص الغضب، بل كقاطرة أساسية للنمو، ولن يتحقق ذلك بتوريط الشباب بقروض بنكية تقليدية تنتهي بهم إلى الديون، بل بنهج الأدوات لا الأموال.

- **التمويل الذكي والعمل الحر:** سندفع باتجاه توفير التمويل الذكي بعيداً عن تعقيدات البنوك واشتراطاتها المجحفة بالضمانات العينية، وذلك عبر تبني مقترحات بقوانين مرنة ومحفزة لصناديق الاستثمار الجريء، ورأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي. وبالتوازي، سنستخدم ثقلنا الحزبي لفرض استراتيجية وطنية تعيد الاعتبار للعمل المهني والتقني. ولأننا نعيش في عصر تلاشت فيه الحدود، سنعمل على طرح إقرار تشريعات تعترف بالكامل باقتصاد العمل الحر والمرن كمهنة رسمية، وسنسعى لتذليل كافة العقبات المصرفية والضريبية أمام شبابنا ليتمكنوا من تصدير خدماتهم رقمياً للعالم، مع توفير مظلة حماية اجتماعية اختيارية تصون مستقبلهم.



- **اللامركزية التنموية:** لكي تكون هذه الفرص عادلة، نرفض أن تبقى بيئة الابتكار حكراً على العاصمة وحدها، مما يُفرغ المحافظات من عقولها. التزامنا هو الضغط ضمن الوسائل المتاحة عند مناقشة الموازنات لضمان تخصيص بنود مالية ملزمة لتأسيس مساحات عمل تكنولوجية متطورة في كل محافظة، تُربط مخرجاتها بالهوية الاقتصادية الخاصة بها (كالابتكار الزراعي في

الأغوار، والسياحة المستدامة في الجنوب، والحلول الصناعية واللوجستية في الزرقاء). هدفنا هو وضع أدوات الإنتاج بين يدي الشاب في منطقته دون أن يُجبر على الهجرة الداخلية.

✸ رابعاً: ريادة الأعمال

إن دعم ريادة الأعمال لم يعد خياراً ثانوياً أو ترفاً، بل هو الرافعة الأساسية لتحديث اقتصادنا الوطني وتحويل الأردن إلى مركز إقليمي للابتكار والتكنولوجيا، وحلٌّ استراتيجي للخريجين الشباب للتفكير خارج الصندوق كبديل حقيقي للمسار الوظيفي التقليدي. نؤمن بأن العقول الشبابية الأردنية تملك طاقات استثنائية تؤهلها لصناعة الفارق، متى توفرت لها البيئة الحاضنة والتشريعات المرنة. ولتحقيق ذلك، نلتزم في برنامجنا الحزبي بالآتي:

- **بيئة تشريعية حاضنة ومبسطة:** سنتبنى مقترحات تشريعية تُرسي إطاراً قانونياً مرناً للشركات الناشئة، يسهل عمليات التأسيس السريع، ويقلل الكلف الإدارية والتنظيمية، ويتيح مرونة كاملة في استقطاب الكفاءات ومنح خيارات الأسهم للعاملين، مما يرفع من تنافسيتها إقليمياً وعالمياً.

- **منظومة التمويل المخاطر والاستثمار الجريء:** سنعمل على كسر القيود المصرفية التقليدية عبر الدفع باتجاه تشريعات تنظم وتدعم صناديق الاستثمار الجريء ورأس المال المخاطر والتمويل الجماعي، لنضمن توفير التمويل الذكي المبكر للرياديين بعيداً عن اشتراطات الضمانات العقارية المجحفة.

- **حاضنات الابتكار والربط الإقليمي:** سنضغط لربط الحاضنات والمسرعات التكنولوجية في كافة المحافظات بشبكات عالمية وإقليمية، لتسهيل وصول الشركات الأردنية الناشئة إلى الأسواق الخارجية، وتحويل الأردن إلى بيئة جاذبة للمستثمرين الدوليين الباحثين عن الابتكار والكفاءة الرقمية.

✸ خامسًا: أعمدة السيادة والإنتاج

إن الحل الجذري لطوابير البطالة الممتدة لا يكمن في الاستمرار بتضخيم القطاع العام وتحويله إلى شبكة أمان اجتماعي مبطنة، بل يكمن في التمكين الحقيقي والصلب للمصنع والتاجر والمزارع الأردني.

بناءً على ذلك، تقوم رؤيتنا الاستراتيجية على تحرير الاقتصاد الإنتاجي، للتحول من سوق يستهلك ما ينتجه الآخرون، إلى قاعدة إنتاج وتصدير إقليمية. ولتحقيق ذلك، تتركز جهودنا في القطاعات التالية:

- **المركز اللوجستي والصناعة الوطنية:** سنمارس دورنا الرقابي وضمن ما هو متاح لتفعيل قوانين حماية الإنتاج الوطني ومكافحة سياسات الإغراق الأجنبي، لكننا نشترط أن تكون حمايةً لا احتكاراً، مرتبطة بالحفاظ على جودة المنتج والسعر العادل للمواطن. ولحل معضلة الكلف التشغيلية للمصانع، **سنطرح مقترحات بتعديلات قانونية** تكرس مبدأ التخفيض المشروط (حوافز مقابل تشغيل)، بحيث تنخفض كلف الطاقة والرسوم على المصانع بنسبة طردية مع التزامها بتوظيف العمالة الأردنية وإحلالها مكان الوافدة.

- **الزراعة الذكية والأمن الغذائي:** لم يعد مقبولاً أن يبقى المزارع الأردني وحيداً في مواجهة شح المياه وتقلبات الأسواق. سندفع لربط سياسات التمويل والتسهيل الحكومي بالتحول نحو الزراعة المائية والذكية التي توفر المياه وتضاعف الإنتاج. والأهم من ذلك، سنتبنى صياغة تشريعات ملزمة توجّه المؤسسات الحكومية لإبرام عقود توريد زراعية مباشرة مع صغار المزارعين الأردنيين لتأمين احتياجاتها، مما يحميهم من هيمنة الوسطاء ويحقق لهم الاستقرار المالي ويصون أمننا الغذائي.

- **السياحة:** نمتلك كنزاً يجب ألا يبقى رهينة للمواسم القصيرة. سنضغط باتجاه فرض خطط حكومية تحول الأردن إلى وجهة تنبض بالحياة على مدار العام (سياحة المغامرات والتخييم). وسنراقب أداء الجهات المعنية لاستعادة صدارتنا في السياحة العلاجية والتعليمية عبر طرح أنظمة التأشيرات الفورية الذكية. كما سنطرح عبر الوسائل المتاحة أن تُصمم المشاريع السياحية بحيث يكون المجتمع المحلي في الأطراف والمحافظات هو الشريك الأساسي والمستفيد الأول من عوائدها.

سادسًا: توزيع الفرص بعدالة

حماية الطبقة الوسطى: إن أي انفتاح اقتصادي أو نمو في لغة الأرقام يفقد قيمته ومعناه الإنساني والسياسي إذا تُركت الطبقة الوسطى والفئات الأقل دخلاً تدفع ثمنه. لقد علمتنا التجارب السابقة أن خطط الإصلاح الاقتصادي القاسية غالباً ما تكسر ظهر المواطن البسيط وتضعف قدرته الشرائية،

ولذلك فإن التزامنا الأخلاقي يحتم ألا يمر أي قرار مالي أو ضريبي دون دراسة صارمة ومسبقة لأثره الاجتماعي. لن نقبل بنمو تُحتكر ثماره لصالح فئة على حساب أخرى، بل نلتزم بالدفاع عن توجيه الدعم بذكاء وعدالة لمستحقيه، لنضمن أن يترافق هذا التحول الاقتصادي مع شبكة حماية اجتماعية متينة تسند المواطن وتحفظ كرامته.

تكافؤ الفرص: هنا تكمن العبقرية الحقيقية للإصلاح الاقتصادي الذي نسعى إليه، فالمال، وفرص العمل، وتكافؤ الفرص ليست مجرد أهداف تنموية، بل هي لغة توحيد وطنية عابرة لكل الانتماءات الفرعية. عندما يرى الشاب الأردني -من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب- أن بيئة الأعمال ميسرة وأن أبواب الفرص تُفتح أمامه بناءً على كفاءته وعمله لا بناءً على الواسطة، وأن ثمار الاستثمار والتنمية تحيط بمحافظته وتصل إلى عتبة بابه، حينها ينصهر الجميع في جوهر الانتماء الوطني، لأن الدولة قد تحولت في وجدانهم إلى منصة حقيقية للتمكين والرخاء.

تعزيز الانتماء الوطني: إن هذا المشروع الاقتصادي الوطني هو الدرع الحقيقي لحماية جبهتنا الداخلية. فبهذه العدالة والإنتاجية تتبدد كافة الاحتقانات المجتمعية، وتتحول طاقات شبابنا المعطلة إلى طاقات إنتاجية جبارة تبتكر، وتُصدّر، وتنافس عالمياً. وحين نصل إلى هذه المعادلة، سيظل الأردن واحة أمن واستقرار منيعة لا تقهرها التحديات الإقليمية ولا تهزها الأزمات، لأن جبهته الداخلية ستبقى محصنة باقتصاد إنتاجي، تنافسي، عادل، ومزدهر، يمنح أبناءه الحياة الكريمة التي يستحقونها.



٣

المحور الثالث

منظومة العمل والحماية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية في رؤيتنا السياسية ليست طابوراً طويلاً أمام صناديق المعونة، ولا تُقاس بنسب الأسر التي تعتاش على المساعدات الحكومية، بل هي الجسر المتين الذي يعبر بالمواطن نحو الاستقلال المالي والكرامة الإنسانية. إن الأرقام المقلقة لتعطل الشباب والنساء في الأردن ليست مجرد إحصائيات صماء تُتلى في التقارير الرسمية، بل هي طاقات وطنية مهدورة، وعائلات بأكملها تقف على رصيف الانتظار بحثاً عن الأمل. هدفنا لا يقتصر على إدارة الفقر أو تقديم الحلول بعد وقوع الأزمات، بل نسعى لبناء مجتمع يمتلك مناعة ذاتية وأدوات حقيقية تمنعه من السقوط في دوامة الحاجة أصلاً. نحن نؤمن بأن الحماية الاجتماعية الفاعلة تبدأ بحفظ كرامة الإنسان، لكنها لا تتوقف عندها، بل تنتقل به من مظلة الرعاية المؤقتة إلى ساحة التمكين الدائم، ومن انتظار الفرصة إلى امتلاك القدرة على بناء مستقبل مستقر وآمن يساهم في رفعة وطنه.

شبكات الأمان الاجتماعي: لا يمكن أن تبدأ هذه التنمية الحقيقية دون إنهاء معاناة المواطن البسيط الذي يُضطر للتنقل بين أروقة المؤسسات لإثبات حاجته أو المطالبة بحقه. إننا نلتزم بإنهاء حالة التشتت عبر طرح فكرة إطلاق "الملف الاجتماعي الموحد"، منظومة رقمية توفر للأسر الوصول إلى كافة استحقاقاتها وخدماتها من نقطة واحدة. ولأن الدعم المالي يجب أن يكون رافعة للنهوض وليس قيداً للاتكال، فإننا سنتبنى ربط برامج المعونات بمسارات إلزامية للتدريب والتأهيل وتمويل المشاريع الصغيرة متى كان ذلك متاحاً. هدفنا أن يتغير السؤال الذي نحاسب عليه كحكومة من: "كم أسرة أضفنا لقوائم الدعم؟" إلى "كم أسرة أخرجنا من دائرة الحاجة لتعتمد على ذاتها وتسترد استقلالها المالي؟".

دور المرأة: وفي مسار متوازٍ، ندرك تماماً أن الحديث عن دور المرأة والمشاركة الاقتصادية سيبقى مجرد شعارات استهلاكية ما لم نواجه الواقع بشجاعة، فانخفاض نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل لا يعود لغياب الكفاءة أو الرغبة، بل لبيئة عمل طاردة تفتقر لأبسط مقومات الاستقرار. إن توفير هذه البيئة وحماية حقوقها ليس مجرد مطلب اقتصادي، بل هو ضرورة وطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدورها المحوري في تنشئة جيل مبتكر وواعٍ، فالمرأة المستقرة مادياً والمطمئنة في بيئة عملها هي الأقدر على غرس قيم الإبداع وبناء عقول قادرة على قيادة المستقبل. لذا، نلتزم كحزب بفرض سياسات حاسمة تعالج جذور المشكلة، من خلال إقرار سياسات العمل المرن، وسد فجوة الأجور بحزم. لن يُقاس نجاحنا بعدد النساء اللواتي حضرن دورات تدريبية شكلية، بل بعدد من استمررن في عملهن واستقللن مادياً بعد عام كامل من دخولهن سوق العمل، ليصبحن شريكات فاعلات في الإنتاج الاقتصادي وصناعة مستقبل الأجيال.

الإدماج الشامل لذوي الإعاقة: ولأن التنمية الوطنية الحقيقية لا تقصي أحداً من أبنائها، فإن التزامنا تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة يقطع تماماً مع عقلية الرعاية والإحسان، لينتقل إلى مساحة الحقوق الدستورية والشراكة الفاعلة. إن الإعاقة الحقيقية لا تكمن في الفرد، بل في البيئة المحيطة التي تعزله وتعيق مساهمته. لذا، نتبنى رؤية شمولية تهدف إلى تفكيك كافة الحواجز المادية والمجتمعية التي تحول دون اندماجهم، بدءاً من التطبيق الصارم لتنظيم البناء الميسر في المرافق العامة ووسائل النقل، وصولاً إلى فرض سياسات التعليم الدامج الحقيقي في مدارسنا. وعلى المستوى الاقتصادي، لن نكتفي بنصوص قانونية غير مفعلة، بل سنفرض التزاماً حازماً بتوفير الترتيبات التيسيرية في أماكن العمل وتفعيل نسب التشغيل المقررة قانوناً، لنضمن تحول الأشخاص ذوي الإعاقة من متلقين للخدمة إلى طاقات منتجة تسهم في بناء الاقتصاد الوطني وتتمتع باستقلالها المالي والاجتماعي.

كبار السن: وفيما يخص كبار السن، فإننا نرفض النظرة القاصرة التي تعتبر التقاعد نهاية للعطاء أو تحيل هذه الفئة إلى هامش النسيان المجتمعي. إن الجيل الذي بنى مؤسسات هذا الوطن يستحق ما هو أبعد من مجرد الرعاية التقليدية. لذا، يتركز نهجنا على صون استقلاليتهم المالية من خلال حماية استدامة أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي بعيداً عن أي مغامرات، بالتوازي مع دمجهم في الحياة العامة والاستفادة من خبراتهم المتراكمة عبر برامج مجتمعية تتيح لهم نقل المعرفة وتوجيه الأجيال الشابة. نريد لبيئتنا ومرافقنا أن تكون صديقة وملبية لاحتياجاتهم، ليعيشوا سنواتهم باحترام واستقلالية، محاطين بتقدير المجتمع الذي أفنوا أعمارهم في خدمته.

الأمن والسلم المجتمعي ومكافحة المخدرات

لا يمكن لأي سياسة تنموية أو حماية اجتماعية أن تؤتي ثمارها في مجتمع وشباب تنهكه آفة المخدرات وتعيث فساداً في طاقاته التي تُعد عصب المستقبل ورهان الوطن الأبقى. إننا ننظر إلى انتشار المخدرات وتسللها إلى بيئاتنا الشبابية والجامعية ليس فقط كجريمة أمنية مجردة، بل كتهديد عضوي يستهدف النسيج الوطني ويقوض السلم المجتمعي، بوصفها إحدى أبرز وأخطر مسببات الجرائم الكبرى وفي مقدمتها جرائم القتل والاعتداءات. وحيث يُصنف الأردن كدولة "ممر وعبور" لتلك السموم، فإن الجهود الجبارة والتضحيات العظيمة التي تبذلها قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في حماية الحدود تتطلب إسناداً وطنياً وتشريعياً شاملاً يحمي جبهتنا الداخلية من أي محاولات تسلل أو تحول نحو مخاطر التعاطي.

لذا، يتبنى حزبنا استراتيجية وطنية وقائية وعلاجية ترتكز على معالجة الأسباب الجذرية والبيئات الحاضنة للتعاطي، وتجفيف المنابع بالتوازي مع تحصين الشباب. سنعمل على إطلاق برامج وقائية استباقية وتوعوية عميقة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية، وتوفير البدائل التنموية والثقافية والرياضية التي تملأ فراغ الشباب وتبعدهم عن بيئات الخطر، بالتكامل مع تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، لتبقى الجبهة الداخلية منيعة وسليمة.

نحن لا نريد مجتمعاً يعتمد على الدعم وينتظر المعونة، بل نبني دولة تحمي أبناءها وتمكّنهم، ليتحولوا من مستفيدين من الرعاية إلى صناع للقدرة، قادرين على الوقوف بثبات وبناء مستقبل أكثر استقراراً واستقلالاً.

> **نحن لا نريد مجتمعاً يعتمد على الدعم وينتظر المعونة، بل نبني دولة تحمي أبناءها وتمكّنهم.**



٤

المحور الرابع

الرقمنة والاقتصاد الرقمي

في كل عام، يرفد الأردن سوق العمل بنحو 12 ألف شاب وشابة من خريجي التخصصات التقنية، يحملون طموحات كبرى تصطدم بواقع ضيق. فبينما يجد القليلون منهم فرصاً تليق بكفاءتهم، ينتهي المطاف بالأغلبية إما في وظائف تقليدية لا تلبي طموحهم ولا تكفي لسد رمقهم، أو خلف شاشات في غرفهم يعملون عن بُعد لصالح شركات أجنبية تستثمر في عقولهم بأقل الأثمان، أو يقفون في قاعات المغادرين بالمطارات بحثاً عن أمل وراء الحدود. هذه المفارقة المؤلمة تتجلى بوضوح حين نعلم أن قطاع تكنولوجيا المعلومات الأردني ليس قطاعاً ضعيفاً، بل يدر نحو 3.6 مليار دولار سنوياً ويوظف أكثر من 46 ألف شخص، إلا أن أزمتنا الهيكلية تكمن في أننا نُخرّج الكفاءات بوتيرة أسرع بكثير من قدرة اقتصادنا على استيعابها وتوظيفها.

وحتى داخل هذا القطاع الواعد، لا تزال العدالة وتكافؤ الفرص غائبين، فالنساء يشكلن ثلث القوى العاملة فيه، لكن تواجدهن في المواقع القيادية ومراكز صنع القرار لا يتجاوز 4 بالمئة، مما يعني أننا نعطل نصف طاقتنا القيادية والإبداعية. إن رؤيتنا كحزب تنهي هذا الواقع العبثي، فنحن نمتلك كفاءة بشرية جاهزة، وثنائية لغة، وتكلفة تنافسية إقليمياً، وهي مقومات تكفي لبناء أردن يصنّع فرصه التقنية بنفسه، ويختار موقعه الإقليمي بدقة وسيادة، بدلاً من أن نبقى مجرد سوق يستهلك التكنولوجيا المستوردة، ومصنعٍ يصدّر أبناءه لبناء اقتصادات رقمية في دول أخرى.

إنهاء البيروقراطية الرقمية

إن الرقمنة الحقيقية التي نسعى إليها لا تبدأ من استنساخ التعقيد الورقي وتحويله إلى شاشات إلكترونية، بل تبدأ من احترام وقت المواطن والمستثمر. لقد عانى الأردنيون طويلاً من بيروقراطية رقمية مشوهة، حيث تكتفي الحكومة بتحويل النماذج إلى ملفات إلكترونية، بينما تترك المواطن يدور في حلقة مفرغة بين المؤسسات لجمع الأختام والتواقيع وإثبات بيانات هي في الأصل موجودة في قواعد بيانات الدولة. لذلك، نلتزم كحزب بطرح إقرار مبدأ قانوني وإداري حاسم: يُمنع على أي مؤسسة حكومية أن تطلب من المواطن وثيقة أو معلومة تصدرها مؤسسة حكومية أخرى. سنسعى للتحول الجذري من حكومة إلكترونية بطيئة إلى حكومة ذكية واستباقية، تُجبر دوائرها ومؤسساتها على الترابط البيني وتبادل البيانات في أنظمتها دون تحميل المواطن عبء نقلها. إن هذا التحول ليس مجرد تحديث تقني، بل هو قرار سياسي يهدف إلى إنهاء عذاب المراجعات اليومية، ليتمكن شبابنا ومستثمرونا من التفرغ للعمل والإنتاج والابتكار، بدلاً من استنزاف طاقاتهم وأعمارهم في طوابير الانتظار.

الاستثمار المشروط

إن سياسة الدولة الحالية في تشجيع قطاع التكنولوجيا عبر منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات الكبرى في المناطق التنموية، غالباً ما تعتمد على وعود استثمارية فضفاضة، دون تقديم ضمانات حقيقية لانعكاس هذا الدعم المالي على توظيف أبنائنا. هذا النهج أثبت قصوره واستنزافه لمقدرات الخزينة، ولذلك، نلتزم في مشروعنا السياسي بفرض تعديلات تشريعية صارمة على قانون الاستثمار وأنظمة الحوافز، لربط أي إعفاء ضريبي تمنحه الدولة بعدد الوظائف الأردنية "الفعلية" التي تستحدثها الشركات وتحتفظ بها لمدة لا تقل عن سنتين. إن المعادلة الوطنية التي نطرحها واضحة وحازمة: الشركة التي تؤمن بكفاءاتنا وتوظف شبابنا فعلياً ستجد من الدولة كل الدعم لتربح وتتوسع، أما الشركة التي تكتفي ببيع الوعود الورقية فستُسترد منها الحوافز وأموال الخزينة. ولتأكيد شراكة المواطن في الرقابة ومحاسبة الحكومات، سنفرض نشر تقارير حكومية دورية وشفافة تتيح لأي أردني أن يقرأ رقماً واضحاً يبيّن كم وظيفة حقيقية أوجدها كل دينار من هذه الإعفاءات الممنوحة، لننهي نهائياً حقبة الهدر المالي المشرعن باسم الاستثمار التقني.

البنية التحتية والمالية

لا يمكننا أن نطالب شبابنا في المحافظات بالابتكار والعمل عن بُعد، أو أن ننتظر منهم تأسيس مشاريع ريادية، بينما نعجز عن توفير أبسط أدوات هذا العصر. إن الحديث عن اقتصاد رقمي يظل تنظيراً إن لم يرافقه وصول عادل لشبكات الإنترنت، ولذا، فإننا نعلن بوضوح أن الوصول إلى إنترنت عالي السرعة وبأسعار عادلة في كافة الأطراف والمحافظات هو "حق أساسي" للمواطن كالماء والكهرباء، وليس رفاهية محصورة في العاصمة أو حكراً على الطبقات المقتدرة. نلتزم كحزب بإنهاء أي احتكار للبنية التحتية، وفرض سياسات صارمة تلزم شركات الاتصالات بتغطية المناطق المهمشة بنفس جودة المركز، لتكون هذه الشبكات شرايين حقيقية تضخ فرص العمل، وتحقق "العدالة الجغرافية" التي تتيح لأي شاب، أينما كان، أن ينافس عالمياً من قريته أو مدينته.

وإلى جانب البنية التحتية التكنولوجية، ندرك تماماً أن الاقتصاد الرقمي لا يمكن أن ينمو ويتنفس بعقلية بنكية تقليدية، تثقل كاهل الرياديين بعمولات مرتفعة وإجراءات معقدة وبطيئة. لذا، سنطرح فكرة فتح السوق الأردني بشجاعة أمام البنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية المبتكرة لكسر الاحتكار المصرفي التقليدي، وتخفيض تكاليف وعمولات الدفع الإلكتروني بشكل جذري. إن هذا الانفتاح المالي سيوفر طوق نجاة لآلاف الشباب العاملين بشكل مستقل وأصحاب المشاريع الصغيرة، ويتيح

لهم استقبال أموالهم وحوالات عملهم من الخارج بسلاسة ودون تعقيدات مبالغ فيها، لتتحول المنظومة المالية في الأردن من جدار بيروقراطي يصد طموحاتهم، إلى جسر مرن يعبرون به نحو الأسواق العالمية.

السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي

نحن حزب ينطلق من الواقعية السياسية والاقتصادية، ندرك تماماً أن الأردن لن يدخل في سباق مالي مفتوح لإنفاق المليارات على تأسيس نماذج ذكاء اصطناعي عالمية ضخمة، ولن نبيع الوهم بادعاء ذلك. لكننا نعلم يقيناً أن هذه النماذج التكنولوجية العملاقة تحتاج إلى عقول متمرسة تبنيها، وتدربها، وتطوعها لخدمة منطقتنا وهويتنا وثقافتنا، وهنا تبرز العبقرية الأردنية. موقعنا الاستراتيجي الذي نسعى لتكريسه هو تحويل الأردن إلى "مركز البناء والتنفيذ للذكاء الاصطناعي العربي" في الإقليم. ولتحقيق هذه السيادة الرقمية، سنعمل على تبني اقتراح يمنح الأولوية المطلقة في العطاءات والمشتريات للحلول التقنية المبنية بأيدٍ أردنية، وسنطرح أيضاً تشريع أبواب البيانات الحكومية العامة، ضمن أطر قانونية صارمة ومحكمة تحمي الخصوصية، لتكون مادة خصبة لتدريب هذه النماذج، مما يضع الأردن على خارطة الابتكار الإقليمي ويولد العديد من الوظائف النوعية لشبابنا.

ختاماً، لا يمكن لاقتصاد رقمي وطني أن يزدهر وتكتمل دورته إذا بقيت فرصه التمويلية محتجزة داخل حدود العاصمة. اليوم، يمتلك الأردن صناديق لدعم الشركات الناشئة، ورغم أن من مهامها المعلنة الوصول إلى الأطراف، إلا أن المواطن المبدع في إربد أو الكرك أو معان لا يعلم كم من هذا التمويل وصل فعلياً إلى منطقته. ونحن لا نطلب تأسيس صناديق جديدة تُثقل كاهل الدولة، بل نطلب تفعيل المساءلة والشفافية. حيث نرى ضرورة أن تُلزم هذه الصناديق بنشر توزيع جغرافي شفاف لاستثماراتها سنوياً، وتحديد حد أدنى ملزم لدعم المحافظات. إن الابتكار ليس حكراً على المركز، ومن حق كل شاب أردني، أينما كان، أن يجد التمويل الذي يحول فكرته التقنية إلى شركة ناجحة تقود النمو.



٥

المحور الخامس

الإدارة العامة

ما زالت الوظيفة الحكومية تمثل الحلم الأول والملاذ الآمن لكثير من الشباب الأردني، لا لأنها توفر البيئة الأفضل دائماً للتطور والإبداع، بل لأنها تضمن استقراراً وتأميناً بات من الصعب العثور عليهما في مكان آخر. هذه الحالة العميقة حولت القطاع العام بمرور الزمن إلى طابور انتظار طويل لتعيينات قد لا تأتي، وأدت إلى تضخم هيكلي يثقل كاهل الموازنة دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على جودة الخدمة المقدمة للمواطن. في فكرنا السياسي، المشكلة لم تكن يوماً في الموظف الحكومي الذي يكافح لخدمة وطنه، بل في منظومة إدارية متكلسة غاب عنها التمييز بين المنجز والمتقاعس.

> **”**
> **المشكلة لم تكن يوماً في الموظف الحكومي الذي يكافح لخدمة وطنه، بل في منظومة إدارية متكلسة غاب عنها التمييز بين المنجز والمتقاعس.**

نحن نؤمن بأن الإدارة العامة هي عقل الدولة، وحارس مقدراتها، والمحرك الأساسي لنهضتها، ولن نقبل أن تستمر الحكومات في استخدامها كشبكة حماية اجتماعية مبطنة على حساب كفاءة الخدمة وراحة المواطن. إن هدفنا هو بناء دولة تدير مواردها بكفاءة، وتستعيد ثقة مواطنيها في مؤسساتهم، لتكون الإدارة فيها رافعة للإنتاج، لا عبئاً عليه. ولتحقيق ذلك، تتلخص التزاماتنا البرلمانية والسياسية في الآتي:

تغيير بوصلة التشغيل: لا يمكن الاستمرار في استنزاف موازنة الدولة لتكديس الوظائف في قطاع عام يعاني أساساً من فائض هيكلي. إن الحل الجذري لطوابير الانتظار لا يكمن في بيع الوهم بالتوظيف الحكومي، بل يكمن كما أوضحنا في المحور الاقتصادي في توجيه طاقات الشباب ودعمهم نحو التمويل الذكي، ريادة الأعمال، واقتصاد العمل الحر. التزامنا هو الدفع باتجاه تقليص الاعتماد على القطاع العام كمُشغِّل وحيد، وتحويل دور الدولة لتكون مُمكِّناً للشباب في القطاع الخاص والمبادرات الفردية.

الجدارة وإغلاق الأبواب الخلفية للواسطة: نحن لا نطلق وعوداً بتشريعات جديدة نبدأ بها من الصفر، فالدولة تمتلك بالفعل نظاماً حديثاً للموارد البشرية (2024). ما ينقصنا هو الإرادة الحقيقية لتطبيقه. لذا، سنتبنى طرحاً لإنهاء حقبة التعيينات في الغرف المغلقة، ولإلزام كل جهة حكومية بنشر نتائج التعيينات وأسس المفاضلة بالأرقام، فمن أبسط حقوق الشاب الأردني أن يعرف بوضوح لماذا حظي غيره بالفرصة ولماذا استُبعد هو. ولأن العدالة لا تتجزأ، سنتصدى ضمن الوسائل المتاحة لأخطر ظاهرة للتهرب من الكفاءة، وهي التعيين تحت بند "شراء الخدمات" أو العقود الاستثنائية التي تُمرر

خارج المظلة الرسمية. لن نسمح بأن ينتظر الشاب الأردني الكفؤ دوره لسنوات، بينما يتسلل غيره لمؤسسات الدولة عبر هذه العقود لتكريس المحسوبية.

إنهاء ظاهرة الأيدي المرتجفة: لقد دفع المواطن والمستثمر ثمناً باهظاً لظاهرة المسؤولين الذين يخشون اتخاذ القرارات خوفاً من المساءلة المفرطة، مفضلين ترحيل الأزمات وتشكيل اللجان على تحمل المسؤولية. نؤمن بأن تعطيل مصالح الناس هو من أسوأ أشكال الفساد. لذلك، سنتبنى تقديم مقترحات بتعديلات قانونية تخلق توازناً يحمي القرار الإداري الجريء المبني على حسن النية والمصلحة العامة، فنحن مع المحاسبة القاسية للمرتشين والفاسدين، لكننا نرفض تماماً حالة الرعب البيروقراطي التي تشل عمل مؤسساتنا. نريد مسؤولاً يبتكر الحلول، لا مسؤولاً يختبئ خلف تكديس الأوراق.

وقت المواطن هو المعيار الحقيقي: التقارير الورقية المطولة للمؤسسات لا تعني شيئاً للمراجع إذا كان يُهدر أيامه في طوابير الانتظار. لكل خدمة حكومية "زمن إنجاز" يختبره المواطن يومياً. لذا، سنضغط باتجاه إلزام الحكومة بنشر وتحديث "متوسط زمن إنجاز الخدمة" لكل مديرية. إتاحة هذه الأرقام للعلن ستخلق منافسة إيجابية، وتجعل التراجع أو التحسن حقيقة رقمية خاضعة للمساءلة البرلمانية والشعبية، ليصبح احترام وقت المواطن وكرامته هو المعيار الأول لنجاح أي مسؤول.

اللامركزية الحقيقية: على الرغم من أن نحو نصف سكان الأردن يعيشون خارج العاصمة، إلا أن القرار التنموي لا يزال أسير المركزية في عمّان. نؤمن إيماناً مطلقاً بأن ابن الكرك أو معان أو المفرق أو الأغوار يدرك احتياجات منطقته أفضل من أي تخطيط مركزي. لذا، سنستخدم ثقلنا عند طرح أو مناقشة الموازنات لضمان تخصيص حصة واضحة ومضمونة من الموازنة الرأسمالية لكل محافظة، بحيث تُقر أولويات إنفاقها محلياً وبأيدي أبنائها. إدارياً، الخدمات يجب أن تكون لامركزية لأنها الأقرب للناس، بينما يبقى رسم السياسات الكبرى مركزياً لضمان قوة الدولة.

الرقابة الشعبية: لا يمكن للامركزية أن تنجح دون رقابة شعبية فاعلة تبدأ بامتلاك المعلومة. اليوم، يغيب عن المواطن حجم الأموال المخصصة لتنمية مدينته وأوجه إنفاقها. لذا، سندفع باتجاه اقتراح إصدار (موازنة مبسطة) خاصة بكل محافظة تُنشر سنوياً بلغة واضحة بعيداً عن اللغة المالية غير الواضحة، لتوضح المبالغ المخصصة وما نُفذ منها فعلياً على الأرض. تسليح المواطن بالمعلومة الدقيقة هو الضمانة الأقوى لحماية المال العام.

إن رؤيتنا للإدارة العامة والحكم المحلي هي إعادة صياغة لعلاقة المواطن بدولته. نريد إدارة عامة تحترم وقت المواطن، وحكماً محلياً يوزع التنمية بعدالة. نبني دولة قرارها شجاع يحميه القانون، ومواردها تُدار بشفافية، ومركزها القوي في عمّان يدعم محافظاتها ولا يهمشها، لتكون الإدارة الأردنية كما نتمناها: محركاً للنهضة، ورافعة للعدالة، ودرعاً يحمي مستقبل الأجيال.



٦

المحور السادس

الخدمات والبنية التحتية

إن البنية التحتية والخدمات الأساسية في رؤيتنا السياسية ليست مجرد مشاريع هندسية، أو شبكات من الإسفلت والأنابيب، بل هي المقياس الحقيقي لمدى احترام الدولة لجودة حياة المواطن. إن تعثر منظومة النقل العام لا يعني فقط ازدحاماً في الشوارع، بل يعني مصادرة فعلية لفرص العمل وتكبيلاً لطاقات الشباب والنساء. وتراجع جودة التعليم لا يمثل انخفاضاً في المؤشرات الدولية فحسب، بل هو اغتيال صامت لمستقبل أجيال بأكملها. كما أن استمرار هدر المياه وتخبط ملف الطاقة يُعد مساساً مباشراً بسيادتنا الوطنية. لذلك، فإن التزامنا في هذا المحور لا يُبنى على وعود فضفاضة، بل يُصاغ بلغة الأرقام، والمحاسبة الصارمة، لننقل الأردن نحو بنية تحتية تشكل جسراً للنهضة، لا عائقاً أمامها.

النقل العام: لا يمكن لاقتصاد وطني أن ينهض وشرايينه متصلبة. إن الشاب الأردني الذي لا يمتلك مركبة خاصة اليوم لا يفقد وسيلة للتنقل فحسب، بل يفقد فرص عمل كاملة لعجزه عن الوصول إليها بتكلفة ووقت منطقيين. والمرأة الأردنية تصطدم بواقع يجعل من النقل العام عائقاً يحول دون خروجها للعمل. إننا ندرك أن كلفة غياب كفاءة النقل تُقدر بمليارات الدنانير التي تُهدر سنوياً من الناتج المحلي. لذلك، نلتزم في برنامجنا بالانتقال من الحلول غير الواقعية إلى منظومة متكاملة، عبر الوسائل المتاحة لضمان توجيه أولوية الإنفاق نحو إكمال ربط المدن الكبرى بخطوط نقل منتظمة وموثوقة المواعيد، فإكمال وتفعيل المشاريع القائمة هو الخيار الاستراتيجي الأنجح قبل الحديث عن استثمارات جديدة، مثل: (الباص السريع) وتوسيعه بالعمل عليه بشكل متوازٍ.

الأمن المائي: لا يمكن لدولة أن تتحدث عن استقرارها وهي تقف فعلياً تحت خط الفقر المائي المطلق. أزمة المياه في الأردن هي في صميم السيادة الوطنية. أولى خطواتنا تبدأ بوقف النزيف الداخلي، حيث نرى ضرورة التزام الحكومة بنشر أرقام الفاقد المائي لكل محافظة، مقترناً بهدف سنوي ملزم لخفضه. فقطرة الماء التي نوفرها بوقف الاعتداءات وتحديث الشبكات هي ضرورة في ظل الوضع المائي في الأردن.

وبالتوازي مع ذلك، نرى ضرورة حتمية لاستثمار مياه الأمطار، لذا نرى ضرورة إجراء صيانة دورية وفعالة للسدود القائمة (لإزالة الترسبات ورفع طاقتها الاستيعابية)، كما نرى ضرورة التوسع في مشاريع إنشاء السدود الجديدة والحصاد المائي، مع اشتراط تصميمها وإدارتها وفق أحدث المعايير والتكنولوجيا العالمية للحد من فاقد التبخر والتسرب.

أما فيما يخص مشروع الناقل الوطني، بوصفه أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ المملكة وشريان الحياة المستقبلي، فلن نقف موقف الداعم المطلق بلا شروط، بل سنمارس أدوات الرقابة وضمن الوسائل

المتاحة على كافة مراحله، لضمان الالتزام الصارم بالجدول الزمني والكلفة المعلنة، ولن نسمح بأن يُترك هذا المشروع السيادي عرضة للتأخير أو غياب المحاسبة.

الطاقة والبيئة: إن استيراد الأردن لمعظم احتياجاته من الطاقة يمثل انكشافاً استراتيجياً يجعل فاتورة الكهرباء في كل بيت أردني رهينة لتقلبات الأسواق العالمية. نلتزم بالدفع نحو تسريع الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية بكفاءة، وعلى رأسها استثمار الثروات الوطنية الكامنة مثل حقل غاز الريشة. ولن نكتفي بالتصريحات، بل سنمارس ضغطاً لإلزام السلطة التنفيذية بتقديم خطة عمل واضحة ومحددة بجدول زمني لتوسيع عمليات الاستكشاف والإنتاج في الحقل ومختلف مواردنا المحلية، وتوجيه هذا الإنتاج لخفض كلف التشغيل على قطاعاتنا الإنتاجية. كل ذلك سيتم تحت رقابة صارمة تضمن رفع نسبة الإنتاج المحلي وتقليص ارتهاننا للخارج.

وعلى مستوى المواطن، إنتاج الطاقة النظيفة يجب ألا يبقى امتيازاً للفئات الميسورة. الطاقة الشمسية المنزلية هي أداة اقتصادية لخفض الأعباء المعيشية. لذلك، سندفع باتجاه طرح إقرار آليات تنظيمية مبسطة للربط على الشبكة، لتمكين الأسرة الأردنية متوسطة الدخل من تقليص فاتورتها الشهرية.

أما في الملف البيئي، فإننا نرفض حصر البيئة في حملات التوعية الموسمية. إن أبسط حقوق المواطن وأولى مؤشرات كفاءة الإدارة المحلية تتمثل في الحفاظ على النظافة العامة. لذا، سنستخدم أدواتنا لفرض متابعة صارمة على أداء البلديات في منظومة النظافة، والضغط لرفع كفاءتها من حيث تحديث الآليات، وضبط دورية عملها، ودعم حقوق عمال الوطن. وبالتوازي، سندفع باتجاه تفعيل وتغليظ القوانين الرادعة لحماية الأماكن العامة والمقاصد السياحية من العبث والرمي العشوائي للنفايات.

ولأن البيئة بنية تحتية ومورد اقتصادي، سنتبنى تقديم مقترحات بقوانين تُلزم البلديات الكبرى بتأسيس أنظمة فعلية لفرز وإعادة تدوير النفايات، وربط جزء من موازنات البلديات بكفاءة إدارة هذه المنظومة، لتتحول النفايات من عبء بيئي يرهق المحافظات إلى رافد اقتصادي يُدار بعقلية الاستثمار.

التعليم: يؤمن الحزب بأن التعليم كان ولا يزال من أهم ركائز بناء الدولة، وأن الجامعات الأردنية كانت تاريخيًا منارةً للعلم ووجهةً أكاديميةً مرموقةً في المنطقة. هدفنا الاستراتيجي هو استعادة مكانة الأردن التعليمية، وتعزيز تنافسية مؤسساتنا لتصبح مرة أخرى خياراً جاذباً للطلبة الأردنيين والعرب، ومصدراً لرفد الاقتصاد الوطني بالكفاءات، لينتقل القطاع من دائرة "توزيع الشهادات" إلى "صناعة الإنتاج وإنتاج الفكر". ويتحقق ذلك عبر المحاور الفرعية الآتية:

أولاً: التعليم المبكر (رياض الأطفال)

تتأسس الفوارق التعليمية قبل أن يخطو الطالب أولى خطواته في الصف الأول الأساسي. لذا، نلتزم بإحداث توسع استراتيجي في بوصلة الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم، لنوجّه الموارد نحو إقرار سياسة إلزامية ومجانية التعليم المبكر (رياض الأطفال). إن رؤيتنا تتمثل بطرح تأسيس وتجهيز هذه المرحلة في كل مدرسة حكومية على امتداد الوطن، ليس مجرد توسع خدمي، بل هو الاستثمار السيادي الأول، والركيزة الأساسية لترسيخ تكافؤ الفرص والعدالة بين أبناء المحافظات كافة.

التعليم العالي

يؤمن الحزب بأن التعليم العالي كان ولا يزال من أهم ركائز بناء الدولة الأردنية، وأن جامعاتنا الوطنية **كانت** تاريخيًا منارةً للعلم ووجهةً تعليميةً مرموقةً في المنطقة. ومن هذا المنطلق، لا يقف طموحنا عند إصلاح الخلل، بل يسعى الحزب بشكل استراتيجي إلى استعادة مكانة الأردن التعليمية، وتعزيز تنافسية جامعاته محليًا وإقليميًا ودوليًا، لتصبح مرة أخرى خيارًا جاذبًا للطلبة الأردنيين والعرب، والدوليين، ومصدراً لرفد الاقتصاد الوطني بالكفاءات القادرة على قيادة الأردن نحو مستقبل أكثر تقدماً وازدهاراً.

ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع، يرتكز نهجنا على المحاور الآتية:

- **استقلالية الجامعات وحوكمتها:** ندعم استقلالية الجامعات الأردنية. وسنعمل على الدفع باتجاه تحصين استقلاليتها الكاملة من النواحي (الأكاديمية، والبحثية، والإدارية، والمالية)، وتحريرها من أي تدخلات تعيق تقدمها. هدفنا رفع كفاءتها المؤسسية، وإرساء معايير حازمة لاستقطاب الكفاءات العلمية، وتوفير بيئة محفزة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، بما يعيد للجامعات دورها الحقيقي كحاضنات لإنتاج الفكر والقيادات العالمية.

- **تحديث الأنظمة الأكاديمية (المنافسة العالمية):** لا يمكن استعادة تنافسيتنا الإقليمية والدولية إذا بقيت أنظمتنا الأكاديمية أسيرة لقوالب تقليدية بطيئة. على سبيل المثال، من غير المقبول أن تستغرق برامج الدراسات العليا (كالماجستير) في الأردن عامين بينما تعتمد أعرق الجامعات العالمية برامج مكثفة تنجز في عام واحد. لذا، سنتبنى الدفع نحو تحديث جذري للأنظمة والتعليمات الأكاديمية لتقديم برامج دراسات عليا مرنة ومكثفة (كخيار الماجستير لمدة عام)، مما يخفف العبء المالي عن كاهل الأسر، ويسرّع انخراط الشباب في سوق العمل، ويجعل جامعاتنا وجهة أكثر جاذبية للطلبة الدوليين.

- **البحث العلمي التطبيقي:** إن البحث العلمي في رؤيتنا ليس مجرد أوراق تُكتب لغايات الترقية الأكاديمية البحتة ثم تُحفظ في الأدراج، بل هو أداة الدولة الاستراتيجية لحل أزماتها. سنعمل على طرح سياسات تضمن الاستقلالية التامة للبحث العلمي، وتغيير أسس التمويل الحكومي ليوجه حصراً نحو البحث العلمي التطبيقي والواقعي الذي يشتبك مباشرة مع تحديات المجتمع والاقتصاد الأردني (مثل: شح المياه، كلف الطاقة، الأمن الغذائي، والصحة العامة). نريد لجامعاتنا أن تكون بيوت خبرة ومختبرات حقيقية تقدم للدولة حلولاً علمية، وتتحول إلى محركات للابتكار والإنتاج.

الإعلام

نرفض اختزال دور الإعلام كأداة لتجميل الواقع، بل نراه الركن الأساسي للشفافية، وأداة للرقابة الصارمة، وساحة للاشتباك العقلاني مع قضايا الوطن. إننا نلتزم بتكريس حق الحصول على المعلومة الدقيقة وفي الوقت المناسب ليس كمنحة أو استثناء، بل كحق أصيل للمواطن الأردني، فالفراغ المعلوماتي وحجب الحقائق هما البيئة الخصبة التي تنمو فيها الشائعات وتتغذى عليها الأزمات.

ولمواجهة هذا التحدي، ندعم بقوة تأسيس وتطوير إعلام وطني وحزبي محترف، لا يكتفي بنقل الخبر، بل يمتلك القدرة على بناء حجج سياسية واقتصادية متماسكة تواجه موجات الشعبوية والتضليل. هدفنا الاستراتيجي هو تحويل الفضاء الإعلامي العام من منصة لتبادل الاتهامات واغتيال الشخصيات، إلى مساحة ناضجة للنقاش القائم على الأدلة، وقياس مؤشرات الأداء الحكومي، وتكريس مهارات التفكير النقدي. فالإعلام الذي نسعى لبنائه وحمايته هو الإعلام الذي يحترم عقل المواطن، ويكون شريكاً حقيقياً في صناعة الوعي وتحصين الجبهة الداخلية.

الثقافة: في رؤيتنا لبناء الدولة المتماسكة، لا نعتبر الثقافة ترفاً فكرياً أو مجرد استعراض موسمي للفلكلور، بل نؤمن إيماناً مطلقاً بأنها حائط الصد الأول للأمن القومي، والدرع الحصين الذي يحمي تماسك المجتمع الأردني أمام أمواج الاستقطاب العاتية والتحديات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة. إن ترك الساحة الثقافية والفكرية للفراغ يعني ترك عقول الأجيال عرضة للاختراق، لذا نلتزم في هذا البرنامج بإعادة الاعتبار للعمل الثقافي ومؤسسات التوجيه المعنوي لتلعب دورها الاستراتيجي في بناء الإنسان.

وعليه، يتبنى الحزب صياغة خطاب ثقافي وطني يعزز الانتماء العميق للدولة الأردنية وهويتها الراسخة، ويقوم على تكريس قيم المواطنة الفاعلة التي توازن بين الحقوق والواجبات. إننا نهدف من خلال هذا الخطاب إلى تحصين المجتمع من آفات التطرف الأيديولوجي والإحباط النفسي، وذلك عبر توجيه الدعم المنهجي لحركة الإنتاج الثقافي والفني. نريد لثقافتنا أن تكون جسراً حياً يعكس أصالة الأردن وتاريخه الممتد، وفي الوقت ذاته يحمل روح الانفتاح الواعي والتطلع الجريء نحو المستقبل، لتكون الهوية الأردنية عنصر قوة ومنعة، لا عنصر انغلاق أو تقوقع.

الرياضة والرياضات الإلكترونية

في عالم اليوم، لم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي أو مساحة لاستهلاك أوقات الفراغ، بل تحولت إلى قوة ناعمة كبرى، ودبلوماسية فاعلة ترفع اسم الوطن على الخريطة الدولية، ورافعة اقتصادية تدر الملايين.

فعلى صعيد الرياضة التقليدية، أثبت الإنجاز التاريخي المتمثل في تأهل المنتخب الوطني الأردني لكرة القدم إلى بطولة كأس العالم أن الطاقات الأردنية قادرة على بلوغ العالمية وقهر التحديات رغم شح الموارد وقلة الإمكانيات. ونحن ننطلق من هذا الإنجاز لنطرح تساؤلاً سياسياً ومؤسسياً مشروعاً: إذا كان أبطالنا قد حققوا المستحيل بجهود فردية ومؤسسية محدودة، فماذا لو امتلكنا منظومة رياضية وطنية متكاملة وممولة بعدالة؟ بناءً على ذلك، نلتزم في برنامجنا بتجاوز عشوائية الدعم، والتعامل مع المنتخبات الوطنية كأصول استراتيجية للدولة تُدعم وتُدار باحترافية. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن الرياضة حق أساسي لكل مواطن وليست حكراً على العاصمة، لذا نرى من المهم تخصيص موازنات لامركزية لإنشاء وتطوير منشآت وملاعب رياضية آمنة ومجهزة للشباب والفتيات في كافة المحافظات، لتكون الرياضة المدرسية والجامعية خط الدفاع الأول لحماية شبابنا من الآفات المجتمعية وصقل شخصياتهم.

أما في قطاع الرياضات الإلكترونية، فإن رؤيتنا ترفض التعامل معها كمجرد ألعاب ترفيهية، بل نؤكد على اعتبارها صناعة اقتصادية متكاملة تفتح آفاقاً واسعة أمام جيل رقمي محترف. ومن الضروري العمل على توفير البنية التحتية التشريعية والتقنية اللازمة لتنظيم واستضافة البطولات الإقليمية والدولية على أرض المملكة، وتقديم الحوافز والتسهيلات للشركات الناشئة والفرق الأردنية المحترفة في هذا القطاع، لتحويل الشاب الأردني من مستهلك تقني إلى صانع محتوى ومبتكر في اقتصاد الألعاب الرقمية العالمي.



٧

المحور السابع

المحور الصحي

في رؤيتنا، لا نتعامل مع قطاع الصحة بوصفه مجرد قطاع خدمي يستنزف الموازنات، بل نراه ركيزة سيادية وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والاقتصادي للدولة. إن استمرارنا في إدارة المنظومة الصحية بعقلية المستشفى والسرير، وانتظار مرض المواطن لنبدأ رحلة علاجه المكلفة، هو نهج تقليدي يستنزف موارد الدولة ويرهق كاهل الأسر الأردنية.

لذا، نؤسس في هذا البرنامج لتحول استراتيجي وجذري، ينتقل بالدولة من سياسة إدارة المرض وردود الأفعال، إلى استراتيجية صناعة الصحة ومنع المرض. إن الاستثمار الحقيقي والأذكى اقتصادياً يبدأ بحماية صحة المواطن الأردني قبل تدهورها، لأن الجسد الصحيح هو المحرك الأول للإنتاج، والحفاظ على صحة الإنسان ضرورة وطنية. من خلال هذا النهج الشامل، نلتزم باستعادة مكانة الأردن وريادته، ليعود مجدداً إلى صدارة الدول في جودة الرعاية الطبية وارتفاع مؤشرات الصحة العامة، مكرساً موقعه ليس فقط كمركز إقليمي للعلاج، بل كنموذج متقدم في كفاءة النظام الصحي.

الوقاية والرعاية الأولية

لا يمكن لأي نظام صحي، مهما تعاظمت ميزانيته، أن يحقق الاستدامة إذا استمر التعاطي مع مراكز الرعاية الصحية الأولية كمجرد محطات إدارية ضعيفة التجهيز، أو ممرات عبور لتحويل المرضى إلى المستشفيات المركزية. إن الرعاية الصحية الحقيقية للوطن تبدأ من الخطوط الأمامية، من المكان الذي يعيش فيه المواطن.

نلتزم في برنامجنا الحزبي بإعادة هندسة منظومة الرعاية الأولية جذرياً، لتتحول المراكز الصحية الشاملة في القرى والأطراف والأحياء إلى خط الدفاع الأول والصلب للدولة، والمظلة السيادية للتشخيص المبكر والحد من اعتلال الصحة.

إننا نتبنى مفهوماً سياسياً وإدارياً جديداً لقياس نجاح القطاع الصحي الحكومي؛ فالإنجاز الحقيقي لا يُقاس بعدد الأسرّة والمستشفيات فقط، بل بحجم الأمراض التي ننجح في منع حدوثها عبر برامج الطب الوقائي، ونسب السيطرة على الأمراض المزمنة ومنع تفاقم مضاعفاتها المكلفة، وحالات السرطان والأمراض المستعصية التي نُنقذ أصحابها بالتشخيص المبكر قبل فوات الأوان.

الصحة النفسية والتأهيل الشامل

لا يمكن الاستمرار في تهميش ملف الصحة النفسية واعتباره ترفاً طبياً أو موضوعاً مسكوتاً عنه. نلتزم في هذا البرنامج بكسر الوصمة المجتمعية والمؤسسية، وتحويل الرعاية النفسية (بكافة أنواعها) إلى جزء

طبيعي وأصيل من منظومة الخدمات الصحية والاجتماعية في مدارسنا، وجامعاتنا، وأماكن عملنا. يجب أن نرسخ في بنية مؤسساتنا أن طلب المساعدة النفسية هو حق أساسي للمواطن وخطوة شجاعة للحفاظ على توازنه، وليس علامة ضعف، فحماية عقول الشباب والعاملين من الاحتراق النفسي والضغوط المستمرة هي خطوة استباقية ضرورية لحماية الإنتاج وتماسك المجتمع ككل.

وبالتوازي مع ذلك، يتبنى برنامجنا مفهوماً شاملاً وحازماً للتأهيل الحركي والجسدي بوصفه حقاً غير قابل للمساومة لمرضى الجلطات، ومصابي الحوادث، وذوي الإعاقة، وكبار السن. إن هدفنا السياسي والصحي لا يقف عند إنقاذ حياة المريض داخل غرف العمليات، بل يمتد بمسؤولية كاملة لضمان إعادة بناء قدرة هذا الإنسان على ممارسة حياته اليومية باستقلالية. سنعمل على توجيه الموارد لتوسيع مراكز التأهيل المتخصصة ودمج العلاج الطبيعي والتأهيلي ضمن حزم التأمين الأساسية، ليكون نظامنا الصحي شريكاً داعماً للمواطن حتى يستعيد فاعليته، بدلاً من تركه وأسرته يواجهون أعباء العجز والتهميش وحدهم.

حوكمة السياسات والرقمنة

إننا نؤمن إيماناً قاطعاً بأن المريض وأسرته يجب أن يتفرغوا تماماً لمعركة الشفاء، لا أن يُستنزفوا في ماراثون الركض وراء الأختام والتواقيع بين المكاتب والوزارات. من غير المقبول، ونحن نتحدث عن تحديث الإدارة وتوظيف التكنولوجيا، أن يتحمل المواطن المنهك أعباء البيروقراطية الطبية وأن يُعاقب على مرضه بمشقة الإجراءات الورقية.

لذا، نعلن في هذا البرنامج التزامنا السياسي القاطع بإطلاق تغيير رقمي إداري شامل في القطاع الصحي. سنعمل على إقرار سياسات صحية ملزمة تربط كافة الأقطاب الطبية في الدولة (وزارة الصحة، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية، ومركز الحسين للسرطان وكافة الجهات ذات العلاقة) بشبكة رقمية وطنية موحدة. وبموجب هذا الربط، نلتزم بأن أي معاملة إدارية لا تتطلب فحصاً سريرياً مباشراً للمريض – مثل تجديد الإعفاءات الطبية، استصدار قرارات اللجان الطبية، إتمام التحويلات بين المستشفيات، وصرف الأدوية الروتينية – يجب أن تُنجز إلكترونياً بالكامل بين المؤسسات. إن هدفنا هو القضاء نهائياً وتاماً على ظاهرة تنقل المريض وأهله بين المحافظات والمؤسسات لجمع التواقيع والموافقات، لتتحمل مؤسسات الدولة عبء الإجراءات الإدارية بدلاً من المواطن، ولنحمي كرامته في أصعب لحظات ضعفه.

العدالة الجغرافية ومؤشر الوصول

"معان ليست عمّان، والطفيلة ليست إربد"... انطلاقاً من هذه الحقيقة الواقعية، نرفض بشكل قاطع استمرار سياسة المركزية الصحية ونهج المقاس الواحد الذي يفرض حلولاً موحدة لواقع جغرافي وديموغرافي متفاوت. من غير المقبول سياسياً ولا أخلاقياً أن تستأثر العاصمة والمدن الكبرى بالخدمات الطبية المتقدمة والكوادر المتخصصة، بينما تُترك الأطراف والمحافظات الأخرى تعاني من شح الاختصاصات ونقص المعدات، وكأن الحق في الرعاية الصحية المتقدمة أصبح امتيازاً مرتبطاً بمكان سكن المواطن.

> **معان ليست عمّان، والطفيلة ليست إربد.**

لإنهاء هذا الخلل الهيكلي، نلتزم في برنامجنا بإطلاق مؤشر العدالة الصحية ليكون أداة رقابة سياسية وبرلمانية صارمة وموثوقة لمحاسبة الحكومات المتتالية. سيعمل هذا المؤشر على قياس الفجوات الجغرافية في توفر الكوادر الطبية، والمعدات، وسرعة الوصول للخدمة بشفافية تامة. لن نكتفي بعد اليوم بالتصريحات الفضفاضة وتقارير الإنجاز العامة التي تتحدث عن تحسن مجمل القطاع، بل سنسأل الحكومة ونحاسبها بناءً على الأرقام الدقيقة: أين تحسنت الخدمة تحديداً؟ لمصلحة مَن؟ وأين تكمن الفجوة الجغرافية؟ إن هدفنا هو ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية الصحية على امتداد خريطة الوطن، وإنهاء احتكار المركز للخدمات الطبية النوعية.

الأمن الدوائي وابتكار الشباب

في رؤيتنا الشاملة، لا يقتصر دور القطاع الصحي على كونه مستهلكاً للخدمات والموازنات، بل هو محرك أساسي للاقتصاد الإنتاجي وجزء لا يتجزأ من سيادتنا الوطنية. لذلك، نلتزم بربط العقول الشابة المبدعة بالاقتصاد والأمن القومي الدوائي، من خلال تأسيس ودعم "مختبرات الابتكار الصحي" التي تفتح المجال أمام الشباب ليكونوا باحثين ومبتكرين يقدمون حلولاً تكنولوجية وعلمية للتحديات الطبية التي تواجه مجتمعنا. إننا نهدف إلى تحويل طاقات شبابنا من مجرد مستهلكين للتقنية الطبية المستوردة، إلى منتجين للحلول وصناع للسيادة.

ولترجمة هذا الابتكار إلى سيادة فعلية، يبني برنامجنا على نقاط القوة الراسخة في قطاع الصناعات الدوائية الأردنية، والذي يثبت كفاءته يوماً بعد يوم بصادرات تتجاوز 642 مليون دينار. إننا نطمح للانتقال بهذا القطاع الحيوي خطوة استراتيجية للأمام، ليتحول من مجرد قطاع تصديري ناجح إلى الركيزة الأساسية للأمن الدوائي الوطني. ولن يتحقق ذلك إلا بتبني معادلة سيادية واضحة المعالم وتدعمها الدولة: (تحديد المشكلة الطبية ثم توجيه البحث العلمي والشبابي لحلها ثم التصنيع المحلي ثم تحقيق الأمن الدوائي). بتطبيق هذه المعادلة، نؤكد سياسياً وعملياً أن الأردن القوي هو الأردن الذي لا يرتهن للخارج في تأمين احتياجاته الطبية الاستراتيجية، ولا يترك صحة مواطنيه وأمنه الدوائي رهينة لتقلبات سلاسل الإمداد العالمية.

الابتكار الصحي والطب الجيني والدقيق: لا نقبل في رؤيتنا أن يظل الأردن مجرد سوق استهلاكي للتقنيات الطبية المستوردة، بل نخطط لانتقال استراتيجي يضع الدولة في مصاف الدول الرائدة والمبتكرة في علوم الحياة. إن مستقبل الرعاية الصحية لم يعد يعتمد على سياسة علاج واحد يناسب الجميع، بل يتجه عالمياً نحو توظيف علم الجينوم والطب الدقيق لتحسين جودة العلاج، وتقليل آثاره الجانبية، وخفض كلفته الباهظة على المدى الطويل.

ولتحقيق هذه القفزة العلمية والاقتصادية، يتبنى البرنامج التعهدات والسياسات التالية:

- **المشروع الوطني للجينوم الأردني:** إطلاق وتأسيس بنية تحتية رقمية وسيادية آمنة للبيانات الجينومية، مع توفير أقصى درجات الحماية القانونية والسيبرانية لخصوصية المواطنين. يهدف هذا المشروع إلى ربط الجامعات، والمراكز البحثية، والمستشفيات لدراسة الخصائص الجينية للمجتمع الأردني، وفهم مسببات الأمراض السائدة والنادرة محلياً، مما يؤسس لقاعدة بيانات وطنية توجه القرارات الصحية بدقة.

- **التشخيص المبكر والطب الشخصي:** العمل على دمج الفحوصات الجينية وعلوم الصيدلة الجينية ضمن بروتوكولات الممارسة السريرية المعتمدة. هذا التحول سيضمن تسريع تشخيص الأمراض الوراثية والمستعصية، وتحديد العلاج الأنسب والأكثر فعالية لكل مريض بناءً على خريطته الجينية، مما ينهي الهدر المالي والصحي الناجم عن رحلات العلاج القائمة على التجربة والخطأ.

- **حوكمة وتوفير العلاجات المتقدمة:** تطوير أطر تشريعية، وتنظيمية، وأخلاقية صارمة ومواكبة للتطور، إلى جانب ابتكار نماذج تمويل مستدامة تضمن الوصول العادل للمواطنين إلى العلاجات الجينية والخلوية المتقدمة التي تثبت فعاليتها، كي لا يكون العلاج الحديث حكراً على شريحة دون أخرى.

- **اقتصاد التكنولوجيا الحيوية:** تحويل الابتكار الطبي الجيني إلى محرك حقيقي للاقتصاد الإنتاجي، من خلال تقديم دعم حكومي مُمأسس للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا الحيوية، وخلق شراكات استراتيجية بين القطاع الأكاديمي، والقطاع الصحي، والصناعات الدوائية الوطنية لنقل وتوطين التكنولوجيا. هدفنا تحويل الأردن إلى مركز إقليمي جاذب للابتكار والبحث الطبي الجيني، يصدّر المعرفة والعقول والحلول للمنطقة بأسرها.

الاستعداد للأزمات والأمن الصحي القومي

إن الأمن الصحي لم يعد مجرد مصطلح طبي بحت، بل هو في صميم الأمن القومي الشامل للدولة. لقد علمتنا الأزمات العالمية السابقة أن الأنظمة الصحية التقليدية تنهار سريعاً إذا لم تكن مبنية على الاستباقية والمرونة. لذا، نهدف استراتيجياً في هذا البرنامج إلى بناء نظام صحي مرن، قادر على امتصاص الصدمات والاستجابة السريعة والحاسمة للأوبئة والكوارث، محولين بذلك الدروس القاسية للجائحة إلى سياسات وقائية مؤسسية ومستدامة تحمي المجتمع وتضمن استمرار عجلة الدولة دون شلل.

ولترجمة هذا الهدف السيادي إلى واقع مؤسسي، يتبنى البرنامج السياسات التالية:

- **الرصد والإنذار المبكر:** الالتزام بتأسيس نظام وطني متكامل للرصد الوبائي والإنذار المبكر، مدعوماً بتحديث جذري للقدرات التقنية والبشرية للمختبرات الوطنية، لضمان التعامل الاستباقي مع أي تهديدات أو طوارئ صحية ووأدها قبل تحولها إلى أزمات شاملة.

- **الأمن الدوائي والطبي:** بناء وتأمين مخزون استراتيجي وطني مستدام من الأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية، لحماية الدولة من تقلبات وانقطاعات سلاسل التوريد العالمية، وضمان عدم ارتهان قرارنا أو صحة مواطنينا لأي أزمات خارجية.

- **الجاهزية والتخطيط الموحد:** إنهاء حالة التخبط وارتجال القرارات وقت الأزمات، عبر اعتماد خطط طوارئ صحية وطنية موحدة وملزمة لكافة القطاعات الصحية (العامة، العسكرية، والخاصة). وطرح إجراء تدريبات وسيناريوهات محاكاة دورية لاختبار كفاءة المنظومة وكوادرها، لضمان أعلى درجات الجاهزية الميدانية.

- **تعزيز الصحة العامة:** إعادة الاعتبار لمنظومة الصحة العامة وتطويرها جذرياً، ليس فقط كجهة لتقديم الرعاية، بل بوصفها خط الدفاع الأول عن الأمن الصحي والاجتماعي للدولة، والدرع الاستباقي الذي يحصن المجتمع من الداخل.

الاقتصاد الصحي والصناعات الطبية والسياحة العلاجية

في رؤيتنا الاقتصادية والسياسية، نرفض استمرار النظرة التقليدية للقطاع الصحي بوصفه مركز كلفة يستنزف موازنة الدولة، بل نراه محركاً اقتصادياً إنتاجياً جاذباً للاستثمار، ورافعة استراتيجية لتعزيز الناتج المحلي. يهدف برنامجنا إلى إحداث تحول جذري يعيد ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي رائد وموثوق للخدمات الطبية، بحيث تتحول الكفاءة الصحية الأردنية المتميزة إلى أصل سيادي يدر الدخل ويخلق فرص العمل المستدامة.

ولترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس، يتبنى البرنامج التعهدات والسياسات التالية:

توطين الصناعات الطبية والدوائية: نلتزم بالانتقال من الاستهلاك إلى الإنتاج عبر تقديم حزمة متكاملة من الحوافز التشريعية والضريبية لدعم وتوسيع صناعة الدواء والمستلزمات الطبية المحلية. وسنوجه الاستثمارات الوطنية والأجنبية بقوة نحو التقنيات الصحية الحديثة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص فاتورة الاستيراد، وتحويل الأردن إلى منصة تصديرية موثوقة في المنطقة.

حوكمة السياحة العلاجية وضمان الجودة: لحماية السمعة الطبية الأردنية التاريخية من العشوائية والممارسات الفردية، سنعمل على طرح إنشاء منظومة وطنية مؤسسية موحدة لضمان جودة الخدمات الطبية وتسعيرها بشفافية تامة. هذه المنظومة ستكون الرقيب الصارم الذي يحمي حقوق المرضى الدوليين ويمنع أي استغلال، ليكون الأردن الوجهة الأكثر أماناً وجاذبية لطالبي الاستشفاء.

التنافسية الإقليمية والتخصصات الدقيقة: لن نكتفي بتقديم الرعاية التقليدية، بل سنسخر جهود الدولة لدعم المراكز والمؤسسات الطبية الوطنية التي تمتلك ميزة تنافسية استثنائية. هدفنا توجيه

الدعم والاستثمار نحو التخصصات الطبية المعقدة والدقيقة، ليصبح الأردن المقصد الإقليمي الأول والحتمي للتدخلات العلاجية النوعية التي تتطلب كفاءات بشرية فائقة وتكنولوجيا طبية متقدمة.



حزب السُّمو الوطني الأردني